وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department
وزارة العدل
نشرة الصحافة اليومية
اليوم: الاحد
التاريخ: ٣٠-٨-٢٠٢٠

القبس

محليات

يؤدين «القسم» الأسبوع المقبل في حدث تاريخي طال انتظاره

8 قاضيات كويتيات.. إلى المنصة

مبارك حبيب

في حدث تاريخي مرتقب تنتظره الكويت، يؤدي 54 قاضياً، بينهم 8 قاضيات القسم أمام رئيس المجلس الأعلى للقضاء الأسبوع المقبل، وفق ما أكد مصدر مطلع لـ **القبس**.

وقال المصدر إنه بعد صدور المرسوم بالأسماء، أصبح أمام المقبولين في سلك القضاء والمؤهلين من قبل النيابة العامة فقط اعتلاء المنصة ومباشرة الأعمال والمساهمة في إرساء العدالة.

وأشار المصدر إلى أن هذه الدفعة لن تكون الوحيدة التي ستحمل بينها أسماء قاضيات، بل إنه في كل عام سيجري تأهيل المرأة لهذه الوظيفة بعد أن أثبتت جدارتها.

ولفت المصدر إلى أن السلطة القضائية والنيابة العامة أعطت كل الثقة للمرأة في هذه الوظيفة الحساسة، وأن هذه الثقة كانت بناء على دورها في التحقيق بكل القضايا ومن بينهما جرائم الاعتداء على المال العام والتحقيق مع الفاسدين، وبقية القضايا، وبالتالي فهي جاهزة لهذا المنصب وأن تكون «قاضية» لأول مرة في تاريخ الكويت.

إلى ذلك، أكد رئيس المحكمة الكلية المستشار د.عادل بورسلي لـ **القبس** أن المحكمة ترحب بالقضاة الجدد وانضمامهم إلى السلك القضائي، فهم سيكونون على قدر المسؤولية بعد تدريبهم علمياً وعملياً وانخراطهم لمدة 5 سنوات في العمل بالنيابة، إضافة إلى سنوات التدريب في معهد الكويت للدراسات القضائية.

وقال المستشار بورسلي إن القضاء سيدخل مرحلة جديدة بانضمام هذه الدفعة من القضاة وستتمكن المحكمة من استكمال تطبيق استراتيجيتها المعتمدة من المجلس الأعلى للقضاء بفتح دوائر جديدة وفقا لتتبع احصائيات العمل، وتنفيذ ما ستنص عليه التعديلات التشريعية الجديدة وابرزها المتعلقة بقانون ايجار العقارات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٨-٨-٢٠٢٠	٢	١٦٨٧٨

الأنباء
محليات

بعد نقلهم من النيابة وتسمية 4 بالدرجة الأولى وواحد بالثانية والبقية بالثالثة

أسماء 54 قاضيا وقاضية صدر مرسوم بتعيينهم في المحكمة الكلية

عبدالكريم احمد

صدر مرسوم بتعيين 54 قاضيا وقاضية في المحكمة الكلية بعد نقلهم من النيابة وتسمية 4 منهم كقضاة من الدرجة الأولى وواحد من الدرجة الثانية والبقية من الدرجة الثالثة و فيما يلي الاسماء

قاض من الدرجة الأولى

- ناصر بدر محمد البدر
- د.فيصل سعدون بعيجان المطيري
- خالد ضاري راشد الطاحوس
- علي بدر علي عبدالعزيز بن ناجي

قاض من الدرجة الثانية

- عبدالوهاب عمر عبدالوهاب المعيلي

قاض من الدرجة الثالثة

- احمد عبدالرزاق خلف الخلف
- سعد فيصل عبدالله الدعيجاني
- محمد فوزان عبدالله فوزان الصانوت
- حسن محمد عبدالله الملا
- عبدالعزيز علي عباس علي الفرس
- عبدالله فيصل سعيد نافل الغريب
- عبدالرحمن فؤاد سيد عبدالرحمن الرفاعي
- عبدالمحسن احمد صالح حسن الطبيب
- فهد عبدالوهاب حمد العسعوسي
- شملان احمد علي احمد الشملان
- عبدالعزيز عبدالله محمد عبدالرحمن الطريجي
- طارق نشمي دحام السويط
- خالد اسماعيل حسين ملك الكندري
- فهد مساعد سليمان عبدالله العتال
- صهيب نبيل منصور يعقوب سلطان
- احمد ناصر مشعان سيف الهاجري
- عبدالرحمن عدنان عبدالرحمن الطبطبائي
- احمد مطلق غانم عماش المطيري
- سليمان اسامة سليمان علي الشنار
- عبدالرحمن فالح عبدالله عيد الرقبة
- عمر جاسم احمد طامي المقاطع
- فاطمة عبدالمنعم عطية عبد صغير
- بندر مجلاد ساير ملوح الظفيري
- ظافر خالد ضافر فهد الهاجري
- فاطمة فيصل عبدالله مدربي الكندري
- عبدالرحمن عبدالله احمد صالح الصرعاوي
- ضاري أنور عطا الله حميد العنزي
- سنابل بدر ناصر ابراهيم الحوطي
- فاطمة يعقوب يوسف احمد الفرحان
- محمد عادل عباس حسين الخضاري
- عبدالعزيز فهد عبدالله حميدي المعضادي
- محمد ناصر احمد مبارك النويبت
- بشاير عبدالجليل علي شاه محمد
- عايض حمد راشد عايض المري
- عثمان عبدالمجيد عبدالله حماد الرباح
- حسن حسين عويش حسين الرشيدي
- بشاير صالح رشيد سالم الرقدان
- احمد نايف منير بركة المطيري
- احمد نجم عبدالله خميس الفيلكاوي
- عامر هادي ضيدان عامر المطيرات
- محمد مرشد حميد خلف العنزي
- رؤى عصام طالب عبدالله الطبطبائي
- فلاح مهنا فلاح طالب الرشيدي
- سلطان هايف بدر هايف شرار المطيري
- داود علي داود سليمان نجف
- فهد سلطان نوح سلطان بورسلي
- لولوه ابراهيم محمد علي الغانم
- عبدالهادي طلال عبدالهادي محمد العجمي
- محمد مرجاح محمد المرجاح المطيري

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٨-٨-٢٠٢٠	٣	١٥٩٤٥

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

75% من الموظفين سقف الدوام الحكومي

عن آلية العمل في الجهات الحكومية خلال المرحلة المقبلة، كشفت مصادر في ديوان الخدمة المدنية أن اشتراطات المرحلة الرابعة حددت كل الإجراءات المتخذة بشأن العمل في القطاع الحكومي، ولن تتغير بعد رفع الحظر، مبينة أنه في حالة احتاجت الجهة الحكومية إلى زيادة عدد العاملين فبإمكانها استدعاء نسبة بسيطة من الموظفين لا تتعدى ثلاثة في الإدارة الواحدة بحيث لا تتجاوز نسبة التشغيل الكلي 75% من العامين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٨-٨-٢٠٢٠	١	٤٥١٢

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

استقبال المراجعين بموعد مسبق عن طريق منصة «متى»

«ديوان الخدمة»: ترشيح 868 مواطناً للتوظيف

مريم بندق

أعلن ديوان الخدمة المدنية ترشيح 868 مواطنا من المسجلين في نظام التوظيف المركزي للجهات والوزارات والمؤسسات الحكومية. وذكر الديوان في تعميم أن من بين المرشحين 113 من حملة المؤهلات الجامعية فأعلى، و44 من الحاصلين على الدبلوم، و711 من الحاصلين على شهادة الثانوية. ودعا الديوان المرشحين إلى مراجعة الجهات التي تم ترشيحهم إليها مباشرة من دون الحاجة إلى مراجعة الديوان. وفي تعميم آخر، بين الديوان أن استقبال المراجعين سيتم بموعد مسبق عن طريق منصة «متى» التابعة للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات حسب توجيهات مجلس الوزراء. وبحسب التعميم، فإن هذا الشرط جاء حرصا على صحة وسلامة الجميع مع ضرورة التزام المراجعين بالاشتراطات الصحية وأهمها ارتداء الكمامات الطبية والتباعد الجسدي.

وأوضح الديوان أنه تم إلغاء منصته المؤقتة التي كانت مخصصة لمنح المواعيد للراغبين من المراجعين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٨-٨-٢٠٢٠	١	١٥٩٤٥

الأنباء

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قدمه خليل عبدالله وعدنان عبدالصمد وأسامة الشاهين وحمدان العازمي وعبدالله الكندري

5 نواب يقترحون حظر التعامل أو التطبيع مع الكيان الصهيوني ومنظماته ومعاقبة من يخالف ذلك بالحبس والغرامة

- يحظر فتح مكاتب من أي نوع وعلى أي مستوى مع الكيان الصهيوني بطريق مباشر أو غير مباشر
- يمنع عقد أي اتفاقيات أو بروتوكولات أو لقاءات أيا كانت طبيعتها مع إسرائيل ومنظماتها
- يحظر كل تأييد أو تمجيد أو ترويج أو دعاية أو دعم لأي عمل من الأعمال الخاصة بإسرائيل
- يحظر على المواطن الكويتي أو الوافد المقيم بصورة دائمة أو مؤقتة وعلى كل شخص طبيعي أو اعتباري في الكويت أن يتعاطف أو يشارك أو يطالب بالتعامل أو التطبيع
- الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار

د.خليل عبدالله

عدنان عبدالصمد

أسامة الشاهين

حمدان العازمي

عبدالله الكندري

تقدم 5 نواب باقتراح بقانون بشأن حظر التعامل أو التطبيع مع إسرائيل (الكيان الصهيوني) ومنظماته، ومعاقبة من يخالف ذلك بالحبس والغرامة.

ويهدف الاقتراح، الذي تقدم به كل من النواب د.خليل عبدالله أبل وعدنان سيد عبدالصمد وأسامة الشاهين وحمدان العازمي وعبدالله الكندري، إلى نصرة ودعم فلسطين وشعبها المسلوب حقه في العيش الكريم.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى: يحظر التعامل أو التطبيع أو إقامة أي اتصالات أو علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل - الكيان الصهيوني - ومنظماته في جميع أنحاء العالم ويحظر فتح مكاتب تمثيل من أي نوع وعلى أي مستوى مع الكيان الصهيوني بطريق مباشر أو غير مباشر.

مادة ثانية: يحظر على جميع الجهات الحكومية والخاصة والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين عقد أي اتفاقيات أو بروتوكولات أو لقاءات أيا كانت طبيعتها مع إسرائيل - الكيان الصهيوني - ومنظماته أو يلمح إلى التعاون أو التطبيع أو التعامل مع إسرائيل - الكيان الصهيوني - ومنظماته.

مادة رابعة: يحظر على كل مواطن كويتي أو وافد مقيم إقامة مؤقتة أو دائمة السفر إلى إسرائيل - الكيان الصهيوني - سواء بجواز السفر أو من دون جواز سفر.

مادة خامسة: يحظر كل تأييد أو تمجيد أو ترويج أو دعاية أو دعم لأي عمل من الأعمال أو المعاملات الثقافية أو الإعلامية أو الدينية أو الاجتماعية أو الفنية أو الإنشائية أو العقارية أو التجارية وتحت أي شكل أو مسمى آخر في تعامل خفي أو صريح مع إسرائيل - الكيان الصهيوني - ومنظماته وبأي وسيلة من وسائل الإعلام المقروءة أو المرئية أو المسموعة أو ما يماثلها.

مادة سادسة: مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 المشار إليه، وأحكام القانون رقم 21 لسنة 1964 بشأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل، يعاقب كل من خالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وإذا كان الجاني شخصا اعتباريا نفذت العقوبة على من ارتكب الجريمة من المنتمين إليه وعلى المثل القانوني للشخص الاعتباري مع الحكم بسحب الرخص الممنوحة له وحرمانه من أي رخصة مماثلة لمدة عشر سنوات.

مادة سابعة: على مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون والعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: ان الهدف من وضع هذا القانون هو تقديم واجب النصرة والدعم لفلسطين وشعبها المسلوب حقه في العيش الكريم على أرضه، وتوثيقا للعقيدة الإسلامية المتمثلة بمساندة القضية الفلسطينية وتأكيدا لما نص عليه القرآن الكريم باعتبار القدس مسرى ومعراج خاتم الأنبياء والرسل النبي محمد - صلوات الله وسلامه عليه - إلى جانب تأكيد وقوف الشعب الكويتي إلى جانب قضايا أمته وعلى رأسها مظلومية الشعب الفلسطيني في حقه بالدفاع عن أرضه المحتلة من قبل إسرائيل اللقيطة.

وعلى الرغم من كل القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن والتي تدعو الكيان الصهيوني إلى إرجاع الحقوق الفلسطينية إلى أهلها، إلا أن هذا الكيان لايزال رافضا تطبيق أي من تلك القرارات، ومستمر في اعتداءاته الوحشية ضد الفلسطينيين، وتأتي المجازر الصهيونية في قطاع غزة التي ذهب ضحيتها مئات الأبرياء وتشريد أهلها وتدمير منازلهم، استكمالا لمسلسل الجرائم الصهيونية التي يقوم بها هذا الكيان كل يوم، ولا رادع لهذا الكيان الإرهابي الذي يقوم بصورة مستمرة بأعمال الحفريات في المسجد الأقصى وهدم وتدمير الآثار الإسلامية بأولى القبلتين، ناهيك عن إقامة مستعمرات جديدة لتوسيع رقعة الاحتلال وقضم ممتلكات السلطة الفلسطينية وأملاك المواطن الفلسطيني على مرأى ومسمع من العالم كله، حيث كل مرة تتلقى إسرائيل الحماية والرعاية ممن يملك حق الفيتو بمجلس الأمن فلم يعد هناك رادع لها سوى الامتناع عن أي تسوية أو اتفاق سلام مع هذا العدو الغاصب الذي لا يرتدع ولا يمتنع عن الاستمرار في سلب ونهب أرض فلسطين وحرمان الشعب الفلسطيني من إقامة دولته على أرضه السليبة، ولكي لا يفكر من تسول له نفسه في إبرام أي علاقة بأي طريقة أو وسيلة كانت مع هذا الكيان الغاصب، من خلال هذا القانون سوف يكون له رادع لتأكيد الحظر التام في شأن من يرغب في التعامل سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أو اعتباريا أيا كانت صفته أو مقامه مع الكيان الصهيوني بأي وسيلة كانت عن طريق سن عقوبات شديدة بالسجن والغرامة. وجاء هذا القانون صريحا بحظر كل أنواع وأشكال العلاقات مع الكيان الصهيوني (إسرائيل) وتشديد العقوبات على المتجاوزين والمتعاونين معه.

ويشمل ذلك «تحريم وتجريم وحظر التعامل أو إقامة أي اتصالات أو علاقات أو فتح مكاتب تمثيل من أي نوع وعلى أي مستوى مع الكيان الصهيوني بطريق مباشر أو غير مباشر».

كما يحظر هذا القانون على «جميع الجهات الحكومية والخاصة والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين عقد أي اتفاقية أو بروتوكول أو لقاء أيا كانت طبيعته مع الكيان الصهيوني أو مع أي جهة تنتمي إليه».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٣٠-٨-٢٠٢٠	٩	١٥٩٤٦

القبس

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مفاجأة جديدة أمام لجنة التحقيق البرلمانية في «الماليزي»:

«التحريات» تجاهلت 11 إخطاراً من البنوك

■ علامات استفهام كبيرة حول تقاعس الوحدة عن إبلاغ النيابة لسنوات

سالم عبدالغفور

ضيقت لجنة التحقيق البرلمانية في قضية الصندوق الماليزي الخناق مبكراً على وحدة التحريات المالية، ما يزيد الشبهات حول تقاعسها عن القيام بدورها على مدى سنوات، بشأن شبهات غسل الأموال.

وكشفت مصادر مطلعة عن مفاجأة جديدة حول قضية الصندوق، مفادها أن وحدة التحريات المالية تلقت 11 إخطاراً من البنوك حول تحويلات الصندوق الماليزي منذ عام 2016، وليس 5 إخطارات فقط كما كان معروفاً.

وأشارت المصادر إلى أن تجاهل الوحدة هذا العدد من الإخطارات، يضع علامات استفهام كبيرة حول عدم إبلاغ النيابة العامة عن تلك الشبهات، إلا عقب تفجر القضية سياسياً وإعلامياً منذ أشهر.

وأوضحت المصادر أن وحدة التحريات هي الجهة الوحيدة التي لديها الإحصاءات الدقيقة عن عدد الإخطارات المتعلقة بقضايا غسل الأموال، كونها الجهة التي تتلقى الإخطارات من المؤسسات المعنية بالإخطار بما فيها البنوك، دون المرور على الجهات الرقابية.

وكانت لجنة التحقيق قد اجتمعت الخميس الماضي مع ممثلي وحدة التحريات المالية واستمعت إلى إفادة مبدئية منهم، كما تسلمت تقريراً من بنك الكويت المركزي عن الإجراءات التي اتخذتها البنوك.

يذكر أن لجنة التحقيق البرلمانية في قضية الصندوق الماليزي باشرت فتح الملف الخميس الماضي، وحددت قائمة المسؤولين المزمع استدعاؤهم خلال الفترة المقبلة على أن تستمع للتسجيل المتعلق بالقضية في جلسة واحدة ضمن سلسلة اجتماعاتها للتحقيق في الملف.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٣٠-٨-٢٠٢٠	١	١٦٨٧٩

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الخالد أحاله لمجلس الأمة والغانم أدرجه على جدول الجلسة المقبلة

قانون «إقامة الأجانب»... على سكة الإقرار

| كتب فرحان الشمري |

أدرج رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم المرسوم 117/2020، بشأن مشروع قانون إقامة الأجانب، على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل، بعد أن أحال سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد المشروع إليه، مؤلفاً من 37 مادة، موزعة على 7 فصول، من ضمنها دخول الاجانب وإخطار الجهات المختصة، وإقامة الأجانب والاتجار بالإقامة، وإبعاد واخراج الاجانب والعقوبات، بالإضافة إلى احكام عامة.

وأوضحت المذكرة الإيضاحية للمشروع أن كان 11 /1959 بشأن قانون إقامة الأجانب، مضى على صدوره ما يزيد على ستة عقود، ظهرت خلالها العديد من المستجدات، فضلاً عن أوجه القصور والثغرات التي اعترت أحكامه، وأسفر عنها التطبيق العملي لأحكام ذلك القانون، الأمر الذي بات معه لزاما التصدي لهذا الأمر ومواجهته، وذلك من خلال إصدار تشريع جديد متكامل يواكب المستجدات وما أسفر عنه الواقع العملي وفي هذا الإطار جاء القانون متضمنا جملة من الأحكام التي من شأنها تحقيق ما سبق من أهداف، حيث يقع في سبع وثلاثين مادة حوتها سبعة فصول.

وتضمن الفصل الثالث من القانون الأحكام التي تتعلق بإقامة الأجانب في الكويت، حيث أوجب على الأجنبي الذي يرغب في الإقامة بالكويت أن يحصل من وزير الداخلية على ترخيص بالإقامة، ومنح المواطنة الكويتية المتزوجة من أجنبي الحق في الحصول على ترخيص بالإقامة لزوجها وأبنائها الأجانب، شريطة ألا يكون أي منهم يعمل لدى جهة حكومية أو غير حكومية، وألا تكون الكويتية قد حصلت على الجنسية الكويتية - وفقا لأحكام المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1909 بقانون الجنسية الكويتية، بالتبعية من زواجها سابقا بكويتي، كما أعطت للمرأة غير الكويتية ارملة او مطلقة الكويتي الحق في الحصول على ترخيص بالإقامة إن كان لديها منه أبناء.

واستحدث المشروع أحكاما جديدة في المادتين 18و19، تتعلق بمكافحة الإتجار بالإقامة وتحديد المخالفات المرتبطة بها، وذلك إزاء ما ثبت من خلال بعض الممارسات غير المشروعة، من قبل قلة من الأشخاص التي اتخذت من الإتجار بالإقامة كوسيلة للتربح غير عابئة بعقبات هذا الأمر، وما ترتب عليه من إحداث خلل بالتركيبة السكانية داخل الكويت بشكل أضر بجميع المرافق بها، إذ نص على حظر الإتجار بالإقامة عن طريق استغلال استقدام أو تسهيل استقدام أجنبي بتصريح زيارة أو إقامة أو بتجديدها، نظير مبالغ مالية أو منفعة أو وعد بذلك للنفس أو للغير، سواء كان هذا الاستقدام أو التجديد العمل وهمي أو مزعوم، أو لتشغيل الأجنبي لدى المستقدم أو لدى الغير من دون ترخيص أو بالمخالفة لأحكام قانون العمل في القطاع الأهلي أو قانون العمالة المنزلية. واعتبر المشرع من صور العمل الوهمي أو المزعوم الامتناع دون وجه حق عن سداد مستحقات الأجنبي.

واحتوى القانون على أحكام تتعلق بقواعد إبعاد وإخراج الأجانب، حيث خول وزير الداخلية إصدار أمر مكتوب بإبعاد الأجنبي، ولو كان حاصلا على ترخيص بالإقامة، وذلك في حالات نص عليها، كما نص على أن يشمل أمر إبعاد الأجنبي وأفراد أسرته الأجانب المكلف بإعالتهم، ما لم يثبت أن لديهم وسيلة ظاهرة للعيش، كما اجاز توقيف الأجنبي الصادر أمر بإبعاده لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما، إذا كان هذا التوقيف ضروريا لتنفيذ أمر الإبعاد.

وتضمن القانون عقوبات جزائية وتكميلية على من يخالف أحكام هذا القانون، إذ بين عقوبة من يخالف أي من أحكام المواد المنصوص عليها، بينما نص على عقوبة جريمة الاتجار في الإقامة، وبمعاقبته بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات والغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع تعدد عقوبة الغرامة بتعدد الأجانب المخالفين.

وشدد المشرع العقوبة في حال كان الجاني موظفا عاما، إذ قرر المشرع مضاعفة العقوبة عليه، وذلك كله دون الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر. كما عالج المشرع حالة ما إذا كان الإتجار بالإقامة من خلال شخص اعتباري، وقرر معاقبة الشخص الاعتباري بالغرامة التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار إذا ارتكب باسمه أو لحسابه، مع تعدد الغرامة بتعدد الأجانب المخالفين، بجانب الحكم بإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط مع معاقبة المسؤول عن الشخص الاعتباري أيا ما كان مسماه بالعقوبة المقررة.

الحكومة تحيل للمجلس ميزانية وحدة تنظيم التأمين

احالت الحكومة إلى مجلس الأمة مشروع قانون بربط ميزانية وحدة تنظيم التأمين، عن الفترة من 1/9/2019 إلى 31/3/2021.

وجاء في مذكرة الإحالة، التي حصلت «الراي» على نسخة منها، أن «إيرادات وحدة تنظيم التأمين عن الفترة المحددة، تقدر بمبلغ 2.764.000 دينار، وتقدر مصروفات وحدة تنظيم التأمين عن الفترة نفسها بمبلغ 2.438.000 دينار. فيما نشرت نتائج اعمال وحدة تنظيم التأمين عن الفترة ذاتها بمبلغ 326.000 دينار، ويتم التصرف فيها وفقاً لما قررته المادة (15) من القانون رقم 125 لسنة 2019 بإنشاء الوحدة، وعلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل في ما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتباراً من اول أبريل 2020».

المشروع يتألف من 37 مادة و7 فصول تنظم دخول الأجانب وإبعادهم

القانون استحدث أحكاماً جديدة تتعلق بمكافحة الاتجار بالإقامة وعقوباته

الكويتية المتزوجة من أجنبي تكفل زوجها وأبناءها الأجانب

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٣٠-٨-٢٠٢٠	٢	١٤٩٤٦

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

حماد وخورشيد ينكران معرفتهما بالمتهم والنيابة تخليهما بـ10 آلاف دينار كفالة

شقيق النائب البنغالي... مطلوب للضبط والإحضار

| كتب عبدالعليم الحجار |

أخلت النيابة العامة أمس سبيل النائبين سعدون حماد وصلاح خورشيد بكفالة 10 آلاف دينار لكل منهما بعد أن انتهت من التحقيق معهما في قضية النائب البنغالي الموقوف على ذمة قضايا اتجار بالبشر.

وأنكر النائبان حماد وخورشيد اللذان واجهتهما النيابة بأقوال النائب البنغالي تهمة «استغلال النفوذ»، وأكدا أنهما لا يعرفان «البنغالي» ولا توجد أي صلة لهما به، وأن ما ذكره مجرد أقوال مرسلة لخلط أوراق القضية ولا يوجد دليل يدعم أقواله.

وعلى صعيد متصل، كشفت مصادر أمنية تابعة لإدارة التحقيقات الجنائية في بنغلاديش أن «سلطات التحقيق أمرت بضبط وإحضار شقيق النائب البنغالي، والذي يدعى قاضي محمد بدر العلم، وذلك بعد أن ظهرت معلومات جديدة مفادها أن هذا الأخير كان شريكا لشقيقه وزوجته وآخرين في عمليات المتاجرة بآلاف من مواطنيهم الراغبين بالسفر إلى الكويت لجمع الأموال».

ووفقاً لمعلومات نشرتها صحيفة ديلي ستار البنغلاديشية نقلاً عن مصادر، فإن عمليات تسفير الضحايا كانت تتم من خلال وكالة توظيف تحمل اسم(جوب بنك انترناشيونال) ومكتب سفريات يمتلكهما ويديرهما بدر العلم الذي يشتهر أيضا في مجال الأعمال باسم ليتون تشودري، حيث كان يتقاضى من كل شخص مبلغاً من المال يتراوح بين 500 ألف و700 ألف تاكا بنغلاديشية، أي ما يعادل 1800 و2500 دينار كويتي.

وأسفرت التحقيقات أيضاً عن أن بدر العلم كان يجمع تلك الأموال ويودعها في حسابات بنكية متعددة تحمل اسمه واسم شقيقه النائب.

وفي 20 أغسطس الجاري، كانت السلطات قد ألقت القبض في إطار التحقيقات ذاتها على شخص يدعى محمد غلام مصطفى، وهو كبير محاسبي وكالة التوظيف التي يمتلكها بدر العلم ودأب على تسفير ضحاياه إلى الكويت من خلالها.

وبينما مازال ذلك المحاسب محبوساً على ذمة التحقيق حيث أدلى بمعلومات ثمينة، نقلت الصحيفة عن امتياز أحمد نائب مدير إدارة التحقيقات الجنائية قوله: «لقد عثرنا على معلومات مهمة وحصلنا على أسماء مزيد من المشتبهين بالضلوع في عمليات تهريب أشخاص إلى الكويت. نعكف حالياً على تحليل تلك المعلومات للتثبت من مدى تورط أولئك الأشخاص».

ونقلت الصحيفة ذاتها عن مسؤول رفيع في إدارة التحقيقات الجنائية اشترط عدم الإفصاح عن هويته قوله: «نحن نبحث حالياً عن بدر العلم لإلقاء القبض عليه... وسنوجه إليه عدداً من التهم ذات الصلة بقضية شقيقه النائب».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٣٠-٨-٢٠٢٠	١	١٤٩٤٦

الجريدة

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

النيابة تتهم حماد وخورشيد بـ «استغلال النفوذ» وتطلقهما بكفالة 10 آلاف دينار

- أنكرا التهم وأحدهما أقر بمعرفته بالنائب البنغالي
- استدعاء مشاهير «السوشيال ميديا» الأسبوع الجاري

في وقت قررت النيابة العامة، أمس، إخلاء سبيل النائبين سعدون حماد وصلاح خورشيد بكفالة 10 آلاف دينار بعد التحقيق معهما في قضية النائب البنغالي، علمت «الجريدة»، من مصادرها، أن النيابة وجهت لهما تهمتَي استغلال النفوذ وتلقي مبالغ من المتهم البنغالي تقارب 400 ألف دينار لإنجاز معاملات لشركته، بحسب التحريات، غير أنهما أنكرا ذلك.

وبحسب المصادر، أكد حماد، خلال التحقيقات، عدم معرفته بالمتهم البنغالي، نافياً صحة إنجازه أي معاملات لشركته، في وقت أقر خورشيد بمعرفته بالمتهم، لكنه أنكر الاتهامات المنسوبة إليه أو تسلمه مبالغ لإنجاز أي معاملات.

وقالت إن النيابة انتهت من التحقيق مع جميع أطراف القضية وستحيل ملفها إلى المحكمة نهاية الأسبوع المقبل لتحديد جلسة لها.

إلى ذلك، كشفت المصادر أن النيابة ستبدأ الأسبوع الجاري التحقيق مع مشاهير السوشيال ميديا بعد إصدارها أوامر الاستدعاء 02

أو الضبط والإحضار لمواجهتهم بتهمة غسل الأموال، موضحة أن النيابة ستواجههم بتقارير وحدة التحريات المالية والبنوك وتقارير الخبراء المحاسبيين الذين استعانت بهم، فضلاً عن الشبهات التي شملت حساباتهم البنكية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٣٠-٨-٢٠٢٠	١-٢	٤٥١٣

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المؤبد لـ «سفاح» نيوزيلندا

حكمت محكمة نيوزيلندية، أمس، على برينتون تارانت الذي شنّ العام الماضي هجوماً مسلّحاً على مسجدين في مدينة كرايست تشيرش في مجزرة راح ضحيّتها 51 مصلّياً مسلماً، بالسجن المؤبّد من دون الحقّ بالحصول على إفراج مشروط، في عقوبة غير مسبوقة في تاريخ هذا البلد.

وقال القاضي كاميرون ماندر إنّ المحكمة قرّرت فرض هذه العقوبة على هذا المدان «الشرير» و«اللاإنساني» لأنّه «يتعيّن عليها الردّ بطريقة ترفض بشكل حاسم مثل هذا الحقد الشرير».

وأضاف أنّ وراء إيديولوجيته «المعوجّة» يخفي تارانت «كراهية عميقة» دفعته إلى مهاجمة الرجال والنساء والأطفال العزّل.

وإذ لفت ماندر إلى الثمن الباهظ الذي دفعته الجالية المسلمة، قال إنّ مرتكبها فشل مع ذلك في الترويج لإيديولوجية اليمين المتطرّف.

وسارعت رئيسة الوزراء جاسيندا آرديرن إلى الترحيب بالعقوبة، معتبرة أنّه يستحق قضاء حياته خلف القضبان «في صمت تام ومطلق».

وقالت إنّ «صدمة 15 مارس لا تعالج بسهولة، لكنّي آمل اليوم أن تكون هذه المرة الأخيرة التي نضطر فيها لسماع اسم الإرهابي أو نطقه».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٨-٨-٢٠٢٠	١٤	١٤٩٤٥

القبس

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العـــــــدل

Ministry of Justice

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٩/١٤ - قاعة ٤٨ - الدور الثاني في قصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/٤٣٢ بيوع/١.

المرفوعة من: بيت التمويل الكويتي
ضد: عبدالله محمد حمد المطيع

أولاً: أوصاف العقار: (وفقا لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة رقم ٢٠١٤/٨٦٣٩ الكائن بمنطقة الفنيطيس - قسيمة رقم ٣٨٤ - قطعة رقم ٤ - من المخطط رقم م/٣٧٨٨٢ ومساحته ٣٧٥ م ٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٢٧٠٠٠٠ د. ك.

العقار الثاني: عقار الوثيقة رقم ٢٠١٤/٨٣١٤ الكائن بمنطقة الفنيطيس - قسيمة رقم ٢٣٨ قطعة ٦ مخطط رقم م/٣٧٨٨٢ ومساحته ٤٠٠ م ٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره ٣٤٠٠٠٠ د. ك.

١- العقار الأول: وهي القسيمة رقم (٣٨٤) وتقع في القطعة (٤) وتحمل رقم الوثيقة ٢٠١٤/٨٦٣٩ وهي عبارة عن أرض فضاء بمساحة ٣٧٥ م ٢ وتطل على شارع واحد.

٢- العقار الثاني: وهي القسيمة رقم (٢٣٨) وتقع في القطعة (٦) وتحمل رقم الوثيقة ٢٠١٤/٨٣١٤ وهي عبارة عن أرض بمساحة ٤٠٠ م ٢ تقع مطلة على شارعين (بطن وظهر) وتطل من الأمام على شارع مطل على ساحة مقابل المسجد، وقد تبين لنا أنها قيد الإنشاء حيث تم صب القاعدة للقسيمة.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً : يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة مهمة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٠٢٠-٨-٣٠	١٣	١٦٨٧٩

وفيـــات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

الاحد ٣٠-٨-٢٠٢٠

- عبدالعزيز عبدالله علي الدعيجي، 78 عاماً، (شيع)، تلفون: 99121233، 99793655، 25520420
- نورة حماد ناهس العشوان، زوجة/ مذكر تركي العبيوي، 54 عاماً، (شيعت)، تلفون: 67775435، 99085053
- أحمد جاسم علي الطويرش، 64 عاماً، (شيع)، تلفون: 66326000

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الوفيات

الجمعة ٢٨-٨-٢٠٢٠

- حسين إسماعيل أحمد مندكار، 72 عاماً، (شيع)، تلفون: 99722335، 99939000
- فاطمة أحمد حسين عبدالرحيم، زوجة/ حسين علي عبدالعالي الرامزي، 74 عاماً، (شيعت)، 99669343، 99616706، 97666610، 99713139
- عائشة عبدالنور محمد جمال، زوجة/ أحمد عبدالله فولاد، 82 عاماً، (شيعت)، تلفون: 99186488، 99898616
- عذبية بكاي الظفيري، أرملة/ مزعل عشوي براك الظفيري، 77 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55525818، 55315999
- نعيمة عبدالزهرة مشعل العبدالله، زوجة/ ياسر جاسم القلاف، 63 عاماً، (شيعت)، تلفون: 67067009
- محمد حسن محمد العلي، 84 عاماً، (شيع)، تلفون: 99609596، 99668872
- غازي بردي ذياب الديحاني، 85 عاماً، (شيع)، تلفون: 99746448، 99439255
- خاتون علي صالح الحداد، أرملة/ عيسى أحمد عبدالله الحداد، 85 عاما، (شيعت)، تلفون: 97845404، 99791970

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»